

Distr.: General  
12 December 2005  
Arabic  
Original: English



## رسالة مؤرخة ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أنشرف بأن أحيل طيه تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة ("اللجنة") الذي أعد عملاً بالقرارين ١٥٩٥ (٢٠٠٥) و ١٦٣٦ (٢٠٠٥) (انظر المرفق).

ويورد التقرير تفاصيل التقدم المحرز في التحقيق في التفجير الذي وقع في بيروت في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥ وأدى إلى مقتل رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري و ٢٢ آخرين، ويستكمل الاستنتاجات التي قدمت إلى مجلس الأمن في وقت سابق. ويعرض التقرير بالتفصيل التقدم الموضوعي الذي أُحرز في عدد من جوانب التحقيق ويظهر وجود شراكة متنامية بين السلطات اللبنانية واللجنة. ويشرح التقرير الجهود التي بذلتها اللجنة لكسب تعاون السلطات السورية. وقد بدأت تلك الجهود تؤتي ثمارها مؤخراً فقط بعد تأخير أثر في قدرة اللجنة على الاضطلاع بعملها بفعالية.

وأود أن أشكر موظفي اللجنة على عملهم الممتاز. وأود خاصة أن أقدم الشكر إلى رئيس اللجنة، ديتليف ميليس، للدور القيادي المتميز الذي قام به في إنشاء اللجنة وإرسائها على أساس مهني راسخ. وقد أبلغني السيد ميليس أنه لن يكون متاحاً لرئاسة اللجنة إذا قرر مجلس الأمن أن يمدد ولايتها. وفي غضون ذلك، أعمل من جانبي من أجل اختيار مَنْ يخلفه في أقرب وقت ممكن، كما أنني توصلت إلى ترتيب مرضٍ مع السيد ميليس لكفالة استمرارية عمل اللجنة إلى حين تولي خلفه مهام منصبه.

وعملاً بالفقرة ٨ من القرار ١٦٣٦ (٢٠٠٥)، يوحي السيد ميليس بتمديد ولاية اللجنة لفترة ستة أشهر للتمكين من مواصلة التحقيق. وقد طلب هذا التمديد، عملاً أيضاً بالفقرة ٨ من القرار ١٦٣٦ (٢٠٠٥)، السيد فؤاد السنيوره، رئيس مجلس الوزراء في لبنان في رسالة مؤرخة ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ وجهها إليّ.

وأكون ممتناً لو تفضلتم بعرض هذه المسألة على أعضاء مجلس الأمن، وسوف أقوم في الوقت نفسه، بإحالة التقرير إلى حكومة لبنان.

(توقيع) كوفي ع. عنان



## مرفق

التقرير الثاني للجنة التحقيق الدولية المستقلة المنشأة عملاً بقراري مجلس  
الأمن ١٥٩٥ (٢٠٠٥) و ١٦٣٦ (٢٠٠٥)

ديتليف ميليس

بيروت

رئيس لجنة التحقيق الدولية المستقلة

١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥

## موجز

طلب مجلس الأمن بموجب قراره ١٦٣٦ (٢٠٠٥) المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ إلى لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة أن تقدم، بحلول ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، تقريراً عن التقدم المحرز في التحقيق الذي تجريه في جميع جوانب الهجوم الإرهابي الذي وقع في بيروت في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥ وأدى إلى مقتل رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري وآخرين، بما في ذلك المساعدة في تحديد هوية مرتكبي هذا العمل ومموليه ومنظميه والمتواطئين معهم.

ويعرض هذا التقرير التقدم المحرز بشأن الخطوط الرئيسية للتحقيق منذ اتخاذ قرار المجلس ١٦٣٦ (٢٠٠٥)، وملاحظات اللجنة على التحقيق واستنتاجاتها وتوصياتها بشأنه من أجل نظرها في مجلس الأمن. كما يحدد المسائل التي قد يلزم مواصلة التحقيق بصددتها. ويوجز التقرير التقدم المحرز فيما يتعلق بشكل ومضمون التعاون السوري مع اللجنة. ويورد رئيس اللجنة الخطوات التالية المعترزم اتخاذها في التحقيق، كما يورد عدداً من الاستنتاجات والتوصيات التي تعبر عن التقدم المحرز حالياً في التحقيق.

## المحتويات

الصفحة	الفقرات	الصفحة
٣	١١-١	أولاً - تمهيد
٥	٧٣-١٢	ثانياً - تقدم التحقيق
٢١	٨٧-٧٤	ثالثاً - التعاون السوري مع اللجنة
٢٥	٩٥-٨٨	رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

## أولا - تمهيد

١ - وفقا لقرار مجلس الأمن ١٥٩٥ (٢٠٠٥)، قدمت لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة ("اللجنة") تقريرها في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ (S/2005/662) وضمّنته حصيلة عملها منذ الإعلان عن دخولها حيز التشغيل في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

٢ - وفي رسالة مؤرخة ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ (S/2005/651)، أبلغ رئيس وزراء لبنان الأمين العام للأمم المتحدة طلب حكومة لبنان تمديد ولاية اللجنة حتى منتصف كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وكان الغرض من التمديد تمكين اللجنة من مواصلة مساعدة السلطات اللبنانية في متابعة مختلف خطوط التحري التي ظهرت في سياق التحقيق، من أجل بلوغ الهدف الأساسي للمهمة وهو: المساعدة في تحديد هوية مرتكبي الهجوم الإرهابي الذي وقع في بيروت في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥ وأدى إلى مقتل رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري و ٢٢ آخرين، وتحديد من اشتركوا في تمويله وتنظيمه والمتواطئين معهم.

٣ - وعقب تقديم تقرير اللجنة، وقيام رئيس اللجنة بتقديم إحاطة بخصوص مضمون التقرير إلى مجلس الأمن في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، قام المجلس، بناء على الطلب المقدم من حكومة لبنان، وواضعا في اعتباره توصية اللجنة بضرورة استمرار تقديم المساعدة إلى السلطات اللبنانية، باتخاذ القرار ١٦٣٦ (٢٠٠٥) في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، الذي رحب فيه بتقرير اللجنة وقرار الأمين العام تمديد ولايتها حتى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

٤ - وقد وسع مجلس الأمن في قراره ١٦٣٦ (٢٠٠٥)، الذي جاء متابعة للقرار ١٥٩٥ (٢٠٠٥)، نطاق سلطة اللجنة، حيث منحها، في جملة أمور، في علاقتها بالجمهورية العربية السورية، نفس الحقوق والسلطات التي منحت للجنة في لبنان، ومنحها سلطة تقرير مكان وأساليب إجراء المقابلات مع المسؤولين والأشخاص السوريين الذين ترتأي أن لهم صلة بالتحقيق. ودعا السلطات السورية إلى أن تتعاون مع اللجنة بالكامل ودون شرط وأن تعتقل أي مسؤولين أو مواطنين سوريين تعتبرهم اللجنة مشتبهًا بهم.

٥ - ووفقا للقرارين، واصلت اللجنة عملها وفق نفس خطوط التحقيق التي اتبعتها منذ بداية تشغيلها. وقامت اللجنة، في تعاون وثيق مع السلطات القضائية والأمنية اللبنانية بمتابعة قرائن جديدة، واستمعت إلى عدد إضافي من الشهود (الذين يبلغ عددهم الآن أكثر من ٥٠٠ شاهدا)، وأقرت قائمة بأسماء ١٩ شخصا مشتبهًا بهم، وقامت بتحليل كم ضخم من

المواد بمساعدة قوى الأمن الداخلي، وواصلت تبادل المعلومات والمواد والأدلة التي توصلت إليها مع مكتب المدعي العام اللبناني.

٦ - وبالنسبة للمسار السوري في عملية التحقيق، تصرفت اللجنة طبقاً لقرار مجلس الأمن ١٦٣٦ (٢٠٠٥)، الذي أيد فيه المجلس استنتاج اللجنة بأنه يتعين على السلطات السورية أن توضح قدرًا كبيرًا من المسائل التي لم يتم حلها. وقد سنحت الفرصة للسلطات السورية لكي تجري تحقيقًا من جانبها في اغتيال السيد الحريري وآخرين بقدر ما يتعلق الأمر بأي ضلوع سوري في الحادث.

٧ - وبمقتضى المرسوم التشريعي رقم ٩٦ (المؤرخ ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥)، أنشئت لجنة قضائية سورية لتجري تحقيقها في قضية الحريري. وبينما ترحب اللجنة الدولية بهذه المبادرة، ترى أن مهمة اللجنة القضائية السورية هي التركيز على التحقيق الداخلي في القضية لتوضيح الصورة التي ما فتئت اللجنة الدولية تحاول جاهدة فهمها. ولا يمكن للجنة السورية أن تنقض أعمال اللجنة الدولية أو أن تقوم مقامها. وستواصل اللجنة الدولية من جانبها اتصالاتها مع السلطات السورية للمضي قدماً في المسار السوري.

٨ - وقد فهم إنشاء السلطات السورية للجنة القضائية على أنه استعداد من جانبها لتحمل نصيبها من المسؤولية بحيث تلقي مزيداً من الضوء على ملابسات الاغتيال وتساعد على تقرير الحقيقة. وسواء كان دافع هذا الإجراء هو الرغبة الصادقة في قيام تعاون في الجوهر، أو جاء نتيجة للرسالة الحازمة التي يحملها قرار المجلس ١٦٣٦ (٢٠٠٥)، فإنه لم يتضح إلى الآن ما إذا كان إجراء تحقيق موضوعي بغرض إنفاذ القانون سيأخذ مجراه إلى أقصى مداه. وفضلاً عن ذلك، فإن الاستجابة الفعلية والمستمرة من جانب السلطات السورية هي وحدها التي ستزيل أية شكوك في التحرك الموضوعي السوري في القضية.

٩ - وعقب اتخاذ قرار المجلس ١٦٣٦ (٢٠٠٥)، استدعت اللجنة على الفور ستة مسؤولين سوريين تعتبرهم مشتبهين بهم. وبعد مناقشات مضيئة وتعطيل كبير بسبب التحايل الإجرائي وبسبب تناقض المعلومات المقدمة من السلطات السورية في بعض الأحيان، تحدد مكان لاستجواب خمسة مسؤولين سوريين. وتأجلت المقابلة مع المشتبه به السادس. كما أن اللجنة ما زالت في انتظار تزويدها بالمواد الأخرى التي طلبتها. وفي الوقت نفسه، نظمت اللجنة القضائية السورية مؤتمراً صحفياً مع شاهد سوري، مما أتاح للصحفيين فرصة توجيه الأسئلة إليه قبل أن تستطيع اللجنة القضائية استجوابه، وجاءت أقواله متناقضة مع الشهادة التي أدلى بها بعد أداء اليمين أمام اللجنة. وتُعد التصريحات الرسمية السورية التي أعقبت ذلك، ودعت اللجنة الدولية إلى أن تعيد النظر في الأخطاء السابقة وأن تراجع تقريرها، دلالة

واضحة على أنه في الوقت الذي وجدت فيه قناة اتصال رسمية عاملة بين اللجنة الدولية والسلطات السورية بصدد التعاون، فإن اللجنة القضائية والسلطات السورية كانتا تهدفان إلى التشكيك في محتوى تقرير اللجنة الدولية. وكان ذلك، على الأقل، بمثابة محاولة لعرقلة التحقيق على الصعيدين الداخلي والإجرائي.

١٠ - بيد أنه تجدر ملاحظة أن السلطات السورية، رغم الإحجام والمماطلة، أتاحت استجواب خمسة مسؤولين سوريين استدعتهم اللجنة الدولية. وجرت المقابلات المستفيضة معهم خارج الجمهورية العربية السورية، وفقا للشروط التي حددتها اللجنة. كما تمكن محققو اللجنة من إجراء مقابلة مع شاهد سوري في الجمهورية العربية السورية دون تدخل السلطات. وحيث أن ذلك يمثل بداية عملية طال انتظارها، يتعين على السلطات السورية أن تكون أكثر إقداما حتى يمكن إحراز تقدم في عملية من الأرجح أنهما ستكون طويلة إذا ما قيست على خطى التقدم البطيء المحرز حتى الآن.

١١ - وحققت اللجنة حتى الآن تقدما مطردا على المسار اللبناني. وبقي أن يضاهيه تقدم مماثل على المسار السوري. ولذلك ترى اللجنة أن على الجمهورية العربية السورية أن تتابع تحقيقها الخاص بجدية وبطريقة احترافية، وأن تستجيب للجنة الدولية في الوقت المناسب وبالكامل ودون شروط، قبل أن تقرر اللجنة ما إذا كانت تمثل لأحكام القرار ١٦٣٦ (٢٠٠٥) امتثالا تاما أم لا.

## ثانياً - تقدم التحقيق

١٢ - خلال الفترة القصيرة التي انقضت منذ تقديم آخر تقرير للجنة، واصلت اللجنة متابعة خطوط التحقيق التي تطورت على مدى الأشهر الستة الماضية، وتتبع عدد من القرائن والمصادر والمواد الجديدة. واستمر التعاون الوثيق مع السلطات اللبنانية، وخاصة مع مكتب المدعي العام وقاضي التحقيق المنوط بالقضية؛ ومضى قدما نقل المواد إلى ملف القضية على فترات منتظمة؛ وعُقدت اجتماعات اتصال أسبوعية؛ وشاركت قوى الأمن الداخلي في استعراض وتحليل الأنشطة في تنسيق مباشر مع المحققين؛ وشارك ممثل لمكتب المدعي العام اللبناني في الإعداد للمقابلات مع السوريين المشتبه بهم.

١٣ - واتبعت اللجنة استراتيجية تهدف إلى أن تسلم أولاً بأول إلى السلطات اللبنانية ما تسفر عنه جهودها من استنتاجات ونتائج، وذلك من أجل تعزيز إبقاء مسار التحقيق في عهدة هذه السلطات. وكان هناك أيضا عدد متزايد من العمليات المشتركة الهادفة إلى تحقيق الغرض ذاته وإلى تعزيز الشفافية.

١٤ - وخلال الفترة من ٧ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، صدرت ٥٢ إفادة من شهود، و ٦٩ مذكرة تحقيق، وثمانى إفادات لمشتبه بهم. وأجريت ثلاث عمليات تفتيش وتم الحصول على سبعة مستندات. وأضيف إلى ملف القضية ما مجموعه ٣٧.٠٠٠ صفحة من الوثائق. وشارك في أعمال التحقيق التي تضطلع بها اللجنة ١٤ محققاً ينتمون إلى ١٠ دول أعضاء، فضلاً عن مشاركة عدد من الخبراء الخارجيين.

١٥ - وفي وقت تجديد ولاية اللجنة في آخر تشرين الأول/أكتوبر، كان قد تم تقوية فريق التحقيق وتعزيزه بخبرات أخرى في مجال البحث/التحليل وإدارة قواعد البيانات الإلكترونية. واستمر دون تغيير الارتباط الوثيق مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول). وتم تعزيز فريق الدعم من أجل توفير نطاق أكثر شمولاً من الخدمات اللغوية والخدمات المتصلة بها للمحققين. وفي الوقت الراهن، يعمل مع اللجنة ما مجموعه ٩٣ فرداً. وما زالت الشراكات مع المنظمات الشقيقة في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، وكذلك استخدام المدخلات المتخصصة من الخبراء الوطنيين، تعزز برنامج دعم مهمة اللجنة. ويعرب رئيس اللجنة مرة أخرى عن شكره وامتنانه للجهود التي يسهم بها المشاركون في التحقيق.

١٦ - وتؤكد اللجنة مجدداً، بالاتفاق التام مع السلطات اللبنانية، وجهة نظرها بأن التحقيق في قضية بهذا التعقيد يحتاج إلى أشهر عديدة من أجل ضمان استنفاد جميع خطوط التحقيق بأسلوب شامل. فمن خلال تلاقي المسارات العديدة للتحقيق تظهر الأنماط ويبدأ التركيز على أهم العناصر.

١٧ - وتواصل اللجنة تعقب الآثار والقرائن التي جُمعت على مدى الأشهر الماضية من التحقيق مع المشتبه بهم من السوريين واللبنانيين ومع من هم مرتبطون بهم، ومن الشهود والأدلة المأخوذة بشأن طبيعة المتفجرات التي استخدمت في الاغتيال ونوعيتها، ومن المعلومات عن الأدلة الأخرى في مسرح الجريمة، وعن الأفراد الآخرين ممن لهم صلة مباشرة بأحداث يوم ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥.

١٨ - وحتى الآن، أجرت اللجنة مقابلات مع ١٩ من المشتبه بهم وحصلت على إفادات منهم، ويقوم المحللون حالياً باستعراض هذه الإفادات مركزين على أي مسائل أو قرائن مهمة يمكن تبينها بغرض التحقق من صحة هذه المسائل والقرائن من خلال مضاهاتها بالبيانات الأخرى. ومن بين المجالات المحددة التي جرى التركيز عليها المعلومات المتعلقة بالتخطيط للاغتيال، بما في ذلك أماكن انعقاد الاجتماعات وتواريخ ومواعيد انعقادها، والأشخاص المشاركون فيها. كما يستعرض التحليل الاتصالات الهاتفية التي قام بها الأشخاص المشتبه بهم قبل وقوع الاغتيال مباشرة وفي أثناءه وبعده. وتستهدف عملية المضاهاة هذه تسهيل إجراء

عملية شاملة ومتناسكة لمدى موثوقية المصادر وإمكانية التعويل على المعلومات التي تم جمعها. وستساعد هذه العملية اللجنة في رسم صورة أفضل لكيفية تطور الأحداث التي أفضت إلى الاغتيال والأحداث التي أعقبته مباشرة، بما في ذلك للأشخاص المشاركين فيها والاتصالات التي أجروها.

١٩ - كما تقوم اللجنة حالياً بعملية استعراض لجميع إفادات الشهود، من أجل التحديد الدقيق للتدابير التي يلزم اتخاذها - سواء بإجراء المزيد من المقابلات أو تحليل المكالمات الهاتفية أو غير ذلك من الوسائل الاستدلالية - بغية التحقق من تلك الإفادات أو تتبع بعض القرائن المفتوحة. وفيما يتعلق بالمسائل الرئيسية التي تم تحديدها في التحقيق، يقوم المحللون بمقاربة جميع الإفادات والأدلة الأخرى الواردة في ملفات اللجنة من أجل تحديد أي المسائل منها يحتاج إلى إجراء متابعة محدد.

٢٠ - ولهذا الغرض، تُنشئ اللجنة قاعدة بيانات للتعقب تفيد المحققين والمحللين كأداة بحثية تتيح القيام بصورة منهجية بفحص إفادات المشتبه بهم والشهود. وستستخدم قاعدة البيانات في إعداد تقارير عن المسائل المهمة ("الخيوط") الواردة في الإفادات، وفي استعادة المعلومات بسرعة في سياق إعادة استجواب الشهود والمشتبه بهم حالياً وتقديم أدلة في المستقبل.

## ألف - الأشخاص المشتبه بهم

٢١ - قامت اللجنة، بالتعاون الوثيق مع السلطات القضائية اللبنانية، بتحديد ١٩ فرداً باعتبارهم "أفراداً مشتبه بهم" في هذا التحقيق، مبيّنة، استناداً إلى الأدلة المتجمعة حتى الآن، أن هناك سبباً يحمل على الاعتقاد بأن هؤلاء الأفراد ربما يكونون قد شاركوا بطريقة أو أخرى في تخطيط أو تنفيذ هذه الجريمة، أو شاركوا من خلال محاولات متعمدة في تضليل التحقيق فيما يتعلق بمرتكبيها. وقد أُبلغ هؤلاء الأشخاص بوضعهم، كأشخاص مشتبه بهم، وبأنه يُفترض أنهم أبرياء إلى أن يثبت بعد المحاكمة أنهم مذنبون. وعند إجراء مقابلات مع هؤلاء الأشخاص، مُنحت لهم الحقوق التي يتمتع بها الأشخاص المشتبه بهم في ظل القانون اللبناني.

٢٢ - وواصلت اللجنة التحقيق في الأدلة ضد الأفراد الذين تم تحديدهم باعتبارهم أفراداً مشتبه بهم عن طريق مضاهاة الإفادات التي قدموها بالإفادات المقدمة من الشهود الآخرين، وتقييم تلك الإفادات في ضوء الأدلة الأخرى التي تم جمعها من أجل تقييم موثوقيتها. وتتسم هذه العملية بطابع الاستمرار، لأنه خلال التطور المطرد لأي تحقيق يمثل هذا التعقيد تخرج إلى الضوء أدلة وقرائن جديدة وشهود جدد، ويتطلب ذلك التزام الحرص في تعزيز ومضاهاة ذلك مع مجمل ما تجمع من الأدلة.

## ١ - المشتبه بهم من اللبنانيين

٢٣ - كما ذكر في تقرير اللجنة السابق (انظر S/2005/662، الفقرة ١٧٤) احتجزت السلطات اللبنانية في ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٥ أربعة مسؤولين لبنانيين رفيعي المستوى في الأجهزة الأمنية والمخابرات اللبنانية عملاً بمذكرات توقيف أصدرها المدعي العام اللبناني وما زال هؤلاء الأفراد الأربعة محتجزين. ولم تجر مقابلات أخرى معهم خلال الأسابيع السبعة الماضية، نظراً لاستمرار جمع وتحليل الأدلة المتصلة بمشاركتهم في الجريمة.

٢٤ - وواصلت اللجنة التحقيق مع أفراد لبنانيين تتوفر دلائل قوية على أنهم شاركوا في الاغتيال، أو لاحتقال وجود معلومات حاسمة لديهم عنه. وكما ذكر في التقرير السابق (انظر S/2005/662، الفقرات ٢٠٨-٢١٤)، ما برح دور الشيخ أحمد عبد العال، وهو من الأحباش، والأشخاص المرتبطين به يمثل خطأ حاسماً من خطوط التحقيق في ضوء نمط للاتصالات الهاتفية والارتباطات. وواصلت اللجنة التحقيق مع هؤلاء الأشخاص وفي الصلات بين الأحباش وعدد من الأفراد المشتبه بهم الرئيسيين. وركزت المقابلات على أفراد الأسرة الذين تشير اتصالاتهم الهاتفية وارتباطاتهم المهنية إلى وجود صلات وثيقة بالمشتبه به مصطفى حمدان ومسؤولين لبنانيين آخرين.

## ٢ - المشتبه بهم من السوريين

## (أ) كبار المسؤولين السوريين

٢٥ - بناء على طلب اللجنة في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ استجواب ستة من كبار المسؤولين السوريين، اتفقت اللجنة وممثل عن وزارة الخارجية بالجمهورية العربية السورية على أن تجري اللجنة مقابلات بصفة أولية مع خمسة من المسؤولين السوريين في مقر مكتب الأمم المتحدة في فيينا. كما اتفق على أن تخضع هذه المقابلات للإجراءات القانونية اللبنانية.

٢٦ - وعملاً بهذا الاتفاق، وخلال الفترة من ٥ إلى ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، جرت مقابلات مع خمسة من المسؤولين السوريين باعتبارهم أشخاصاً مشتبهاً بهم. وأجريت كل مقابلة من هذه المقابلات في وجود محام سوري وآخر دولي، ومترجم شفوي دولي محلف. وبعد إجراء المقابلات، وقع المستجوبون إفاداتهم وأخذت منهم عينات من الحمض النووي DNA. وتطرق استجواب هؤلاء الأفراد إلى مجموعة كبيرة من المسائل تتصل بالأدلة التي جمعتها اللجنة من خلال التحقيقات التي تجريها. وبينت الإفادات التي أدلى بها إثنان من المشتبه بهم أن جميع وثائق المخابرات السورية المتصلة بلبنان قد أحرقت، كما تأكد، من خلال رسالة مؤرخة ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ أحالتها إلى اللجنة القاضية غادة مراد،

رئيسة لجنة التحقيق السورية الخاصة، أنه لم يُعثر في محفوظات المخبرات السورية على أي مواد تتعلق باغتيال السيد الحريري. وتحتاج هاتان المسألتان من اللجنة مواصلة التحقيق.

(ب) السيد زهير بن محمد سعيد صديق

٢٧ - تقدم السيد صديق إلى اللجنة في البداية كشاهد سرّي لديه معلومات تفصيلية عن اغتيال السيد الحريري (انظر S/2005/662، الفقرات ١٠٤-١١٦). واستنادا إلى إفادات أدلى بها أمام اللجنة، تقرر بعد ذلك اعتباره مشتبهاً به فيما يتصل بالتحقيق (انظر S/2005/662، الفقرة ١١٢). وفي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، صدر أمر دولي بتوقيف السيد صديق، الذي كان يقيم في فرنسا، بناء على طلب من الحكومة اللبنانية التي طلبت أيضاً تسليمه إليها. وقد ألقت الشرطة الفرنسية القبض على السيد صديق في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. ومنذ ذلك التاريخ، قدمت اللجنة، من خلال الحكومة اللبنانية، طلبات إلى السلطات الفرنسية للحصول على إذن باستجواب السيد صديق، الذي لا يزال محتجزاً في فرنسا. وتتخذ حالياً ترتيبات مع السلطات الفرنسية من أجل إجراء هذا الاستجواب.

٢٨ - ومن أجل مواصلة التحقيق في إفادات السيد صديق بشأن تخطيط وتنفيذ الجريمة، حصلت اللجنة على عينات للحمض النووي من السيد صديق، وزوجته، وأولاده، وأزواج أحواته، وأجري تحليل لهذه العينات لمعرفة ما إذا كانت مضاهية لأي من الأدلة التي تم الحصول عليها من شقة في الضاحية، بيروت، ذكر السيد صديق أنه حضر فيها اجتماعات للتخطيط، أو من الأدلة التي جمعت من مسرح الجريمة. وجاءت نتائج هذه المضاهاة سلبية.

## باء - الشهود ذوو الأوضاع الحساسة

٢٩ - كما هو الحال في أي تحقيق جنائي، لا يمكن الاستغناء عن المعلومات المقدمة من الشهود الذين تتسم أوضاعهم بالحساسية ممن توفر لديهم معرفة شخصية بالتخطيط والتنظيم للجريمة وبمركبيها. وقد أورد التقرير السابق تفصيلاً بعض المعلومات ذات الصلة التي وفرها للجنة عدد من هؤلاء الشهود (انظر S/2005/662، الفقرات ٩٦-١١٧). وفي أحيان كثيرة يجد هؤلاء الشهود أنفسهم في وضع بالغ الخطورة بسبب طابع المنظمات الإجرامية التي يقدمون معلومات عنها.

## ١ - السيد هشام طاهر هشام

٣٠ - منذ صدور التقرير السابق، تم الكشف عن هوية أحد هذه المصادر، وهو مصدر كان سرياً من قبل. وقد ظهر هذا المصدر، وهو هشام طاهر هشام، مؤخراً على شاشة

التلفزيون السوري وسحب شهادته السابقة التي أدلى بها أمام اللجنة وادعى أن تلك الشهادة، التي تمس مسؤولين سوريين رفيعي المستوى، قد أعطيت قسراً، ويبدو أن ظهوره على شاشة التلفزيون السوري تم بأمر من اللجنة القضائية السورية التي عُهد إليها بالتحقيق في اغتيال الحريري. ولا يزال التحقيق الذي تجريه اللجنة في الادعاءات الحالية للسيد هسام مستمرا. وقد علمت اللجنة أن السيد هسام قدم إلى أصدقائه المقربين قبل قيامه برحلته الحالية إلى الجمهورية العربية السورية، وصفا للاغتيال مشابهاً للوصف الذي قدمه إلى اللجنة. كما تلقت اللجنة معلومات موثوقة بأن مسؤولين سوريين ألقوا القبض على بعض أهله المقربين في الجمهورية العربية السورية، وهددوهم قبل قيامه مؤخراً بسحب أقواله علناً. ويشير التحقيق الأولي إلى استنتاج بأن السلطات السورية تستغل السيد هسام، مما يثير تساؤلات خطيرة بشأن مدى التزام اللجنة القضائية السورية بإجراء تحقيق مستقل في هذه الجريمة يتسم بالشفافية ويراعى الأصول المهنية.

## ٢ - الشهود الجدد

٣١ - تقدم إلى اللجنة أيضاً عدد من الشهود الجدد ممن لديهم معلومات عن الاغتيال يحتمل أن تكون حاسمة. وقد أجريت خلال الأسابيع الماضية مقابلات مع هذه المصادر الجديدة للمعلومات، وتقوم اللجنة أيضاً، بالتنسيق مع السلطات اللبنانية، بمواصلة التحقيق في المعلومات التي تقدمت بها هذه المصادر والتحقيق من صحتها. ولما كانت المعلومات التي أدلت بها هذه المصادر لا تزال تخضع لعملية تقييم، وبغية تلبية الحاجة إلى كفالة سلامتهم بإبقاء هوياتهم طبي الكتمان، فإن هذا التقرير لا يورد تفاصيل عما قدمته هذه المصادر من معلومات.

٣٢ - وفي أواخر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، تقدم شاهد جديد آخر إلى اللجنة بإفادة شاملة ومتماسكة بشأن خطط لاغتيال السيد الحريري. وبتقييم الشاهد تبين أنه يمكن الوثوق به والتعويل على ما قدمه من معلومات. وهذه المعلومات مفصلة وقد خضعت لإجراءات تحقق مقابلة أكدت، حتى الآن، المعلومات التي وردت في الإفادة. وتتطابق الإفادة مع مصادر مستقلة أخرى لمعلومات جمعتها اللجنة.

٣٣ - وتشير المعلومات التفصيلية مباشرة إلى المرتكبين والراعين والمنظمين لعملية مرتبة هدفها قتل السيد الحريري، بما في ذلك قيام دوائر الاستخبارات اللبنانية والسورية بتجنيد عملاء خاصين لتداول أجهزة تفجير ارتجالية، ونمط لتهديدات موجهة ضد أفراد مستهدفين، والتخطيط لأنشطة إجرامية أخرى.

٣٤ - وتعزز إفادة الشاهد الأدلة التي تأكدت حتى الآن ضد الضباط اللبنانيين المحتجزين، والضباط السوريين ذوي الرتب العالية.

٣٥ - وكشف التحقيق أيضا عن معلومات أكثر تحديدا عن كيفية سيطرة جهاز الأمن السوري على الحالة الأمنية في لبنان وتوجيهه لها. وعلى سبيل المثال، أبلغت اللجنة أن مسؤولا سوريا رفيع المستوى قام، بعد اغتيال السيد الحريري بتزويد جماعات وأفراد في لبنان بأسلحة وذخائر من أجل الإخلال بالنظام العام كرد على أي اتهامات بمشاركة سوريا في اغتيال الحريري. وفيما يتعلق بهذه المعلومات، فتحت السلطات اللبنانية تحقيقا منفصلا في مسألة التخطيط لارتكاب هجمات إرهابية.

### جيم - مسرح الجريمة

٣٦ - يتمثل أحد العناصر الحاسمة في إجراء تحقيق في انفجار بقوة انفجار يوم ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥، في الفحص والتحليل الدقيقين لمسرح الجريمة. ويشمل ذلك تحليل الأدلة الجنائية للموجودات التي جمعت بعد الانفجار، والتي قد توفر مفاتيح عن طبيعة ونوع الانفجار والمادة (المواد) المتفجرة المستخدمة، والطريقة التي نفذ بها التفجير. كما يتطلب إجراء مقابلات مع الشهود الذين قد تتوفر لديهم معلومات حاسمة عن الأحداث في مسرح الجريمة، سواء قبل وقوع الجريمة أو أثناءها أو بعدها، ومقابلات مع أفراد قد يبدو أنهم كانوا يتصرفون تصرفات مثيرة للريبة بالقرب منه. وقد واصلت اللجنة متابعة كل مسار من هذه المسارات بغرض إعادة تركيب أشمل وأدق صورة ممكنة للأحداث التي أدت إلى انفجار يوم ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥، والتي أعقبته.

٣٧ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، سلمت اللجنة ما يقرب من ٦٠٠ مستند مادي من مسرح الجريمة إلى مكتب المدعي العام اللبناني بعد فحصها بواسطة المختصين بالأدلة الجنائية. وكانت بعض المستندات المادية قد جمعت أصلا من مكتب المدعي العام عند بدء التحقيق. وتشمل المستندات المادية مئات من أجزاء السيارات.

### ١ - التحقيق المتعلق بآلية التفجير

٣٨ - تضمن التقرير السابق (انظر S/2005/662، الفقرات ١٥٩-١٦٩) استعراضا شاملا لتحليل مسرح الجريمة. وجمع خلال عملية الفحص تلك الكثير من الأجزاء الالكترونية. وتم تجنيب ثلاثة أصناف معينة لكي يفحصها الخبراء فحصا دقيقا للتأكد مما إذا كان ممكنا أن تلقي الضوء على آلية التشغيل في الجهاز المستخدم لإحداث التفجير. وشمل هذا الخط من

خطوط التحقيق التحقق من اتفاق نتائج هذا التحليل مع المستندات المادية التي جمعت من مسرح الجريمة وتأكد أنها أجزاء من شاحنة الميتسوبيشي كانتر.

٣٩ - ونتيجة لهذا الفحص، استنتج أن أحد الأجزاء الإلكترونية آتية من حاسوب شخصي محمول؛ ولأنه لم يتعرض لتدمير شديد، فمن المستبعد أنه كان قريبا من موقع الانفجار ذاته ومن ثم يستبعد أنه يكون جزءا من آلية التفجير. أما منشأ ووظيفة الجزأين الإلكترونيين الآخرين، اللذين كانا مدمرين تدميرا شديدا فلم يمكن تحديدهما: إذ لم يمكن التوصل إلى استنتاج فيما يتعلق بصلتهما بآلية التشغيل المستخدمة لإحداث التفجير.

## ٢ - المتفجرات (مخلفات المتفجرات)

٤٠ - لاحظ التقرير السابق (انظر S/2005/662، الفقرة ١٤٥) أن التدابير المرتكبة الأولية التي اتخذتها السلطات اللبنانية عقب وقوع الانفجار مباشرة جعلت من الصعب تحديد نوع المتفجرات المستخدمة بصورة مؤكدة. وقد استعانت اللجنة بخبير في التحقيقات التي تجري في مسرح الانفجارات عقب وقوعها وأجرت فحوصا مختبرية سليمة، وتلقت مدخلات من الخبير فيما يتعلق بتحديد نوع المادة المتفجرة المستخدمة في التفجير. وستجري اللجنة مزيدا من التدابير المتعلقة بالتحقيق استنادا إلى الخبرات المتاحة في مجال الأدلة الجنائية من أجل تعقب منشأ المادة المتفجرة.

## ٣ - الشاحنة الميتسوبيشي

٤١ - كما ذكر في التقرير السابق (انظر S/2005/662، الفقرات ١٣٢-١٣٤) أظهرت تسجيلات الفيديو للدوائر التلفزيونية المغلقة في مصرف HSBC المطل على مسرح الجريمة، شاحنة ميتسوبيشي كانتر تدخل منطقة الانفجار قبل وصول موكب السيد الحريري بوقت قصير. وأثناء قيام فريق الأدلة الجنائية الهولندي بالبحث في مسرح الجريمة، عثر على كتلة من محرك في جملة أجزاء أخرى من الشاحنة. وأمكن التعرف، بمساعدة فريق الأدلة الجنائية الياباني، على هذه القطعة من المحرك وعرف أنها من شاحنة سرقت في اليابان في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. وأكدت قوى الأمن الداخلي أنه لا يوجد لديها أي سجلات لأي شاحنة في لبنان لها نفس رقم الشاسيه أو رقم المحرك اللذين تم التعرف عليهما من أجزاء الشاحنة التي تم جمعها.

٤٢ - وبناء على طلب اللجنة، فتحت الشرطة الوطنية اليابانية تحقيا في مسألة الشاحنة المسروقة واستنتجت أن هذه الشاحنة شحنت، إما كاملة أو في شكل أجزاء، من اليابان إلى بلد الآخر، الأرجح أنه الإمارات العربية المتحدة. ومنذ أيلول/سبتمبر، عملت اللجنة بصورة

مباشرة مع السلطات في كل من اليابان والإمارات العربية المتحدة من أجل تعقب تحركات هذه الشاحنة، بما في ذلك مراجعة وثائق الشحن من الإمارات العربية المتحدة والقيام بمساعدة السلطات فيها بمحاولة لتحديد هوية مستلمي الحاوية التي يُعتقد أن المركبة أو القطع المكونة للآلية قد شحنت بها. ولا يزال هذا الخط من خطوات التحقيق في مراحل الأولة.

#### ٤ - أعمال الطرق/الحفريات

٤٣ - كما ذكر آنفا (انظر S/2005/662، الفقرات ١٢٩-١٣١) قدم الشهود معلومات بشأن أعمال حفر كانت قائمة في منطقة فندق سان جورج خلال الأيام السابقة مباشرة على الانفجار، وذلك رغم عدم صدور أي تصاريح رسمية بإجراء أعمال طرق خلال هذه الفترة. وأكد بعض الشهود أن أفرادا من قوى الأمن اللبنانية كانوا موجودين في المنطقة وقت القيام بهذه الأعمال. وترى اللجنة أن إفادات هؤلاء الشهود متسقة وموثوقة فيما أوردته عن أعمال طرق كانت تجرى في تلك المنطقة خلال الفترة الزمنية ذات الصلة. ويمثل هذا الخط جزءا مهما من التحقيق.

#### ٥ - شريط فيديو مصرف HSBC

٤٤ - أقرت اللجنة تحريات، بالتعاون مع قوى الأمن الداخلي اللبنانية، بشأن مجموعة من الأشخاص الذين بدت تصرفاتهم مشبوهة قبيل حدوث الانفجار أمام مصرف HSBC بالقرب من فندق سان جورج، وذلك استنادا إلى دراسة دقيقة لشريط فيديو الدائرة المغلقة بالمصرف، الذي أُخذ في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥. ومع أن اللجنة انتهت إلى أن أحدا من الأفراد الذين أُجريت معهم حتى الآن مقابلات لم يكن له دور في أي نشاط له صلة بالانفجار، سيلزم إجراء بعض المقابلات الإضافية لكي تضمن استنفاد جميع الاحتمالات المتعلقة بهذا المسار.

#### ٦ - الأشلاء البشرية غير المحددة الهوية

٤٥ - كما ذكرنا في التقرير السابق (انظر S/2005/662، الفقرة ١٦٣ (د))، تم العثور على قدر صغير من أشلاء بشرية لشخص مجهول الهوية في مسرح الجريمة ولا تزال اللجنة تجري تحليلا لهذا الدليل بمساعدة خبراء الطب الشرعي المتخصصين.

#### دال - خلفيات الجريمة (بما في ذلك قرائن جديدة)

٤٦ - مثلما هو الحال في أي تحريات جنائية تحمل هذا الطابع، نسعى في تحقيقنا إلى التسليح بمعرفة شاملة لكل الجناة المحتملين وطرائقهم في العمل ودوافعهم. وتحقيقا لذلك، تقوم اللجنة حاليا باستعراض كم كبير من المواد التي حصلت عليها من الوكالات الحكومية بشأن

عمليات المراقبة التي كانت تجريها؛ وإجراء مقابلات مع الشهود لدراسة العلاقات بين السيد الحريري ومختلف الأفراد ذوي الشأن. بمزيد من التدقيق؛ ومواصلة التحقيق في شأن السيد أبو عدس؛ وتعزيز تحليلات المكالمات الهاتفية؛ وتتبع أي قرائن تتعلق بالدفاع أو الجناة المحتملين. وهناك نمط ثابت للأدلة الظرفية المتلاقية والمتعلقة بالدفاع على ارتكاب الجريمة لها صلة مباشرة بالجو المتزايد التوتر الذي بلغ ذروته بقرار السيد الحريري التنحي عن منصب رئيس الوزراء في أواخر سنة ٢٠٠٤ (انظر S/2005/662، الفقرة ٩٤). كذلك لم تجد اللجنة أي دليل هام يغير من السبب الاحتمالي الذي انتهت إليه في التقرير السابق، المتعلق بالدور الذي قام به مسؤولون سوريون ولبنانيون كبار (انظر S/2005/662، الفقرات ١١٨ إلى ١٢٤).

#### ١ - أثر أجهزة الأمن والاستخبارات السورية واللبنانية

٤٧ - ذكر في التقرير السابق إنه بالنظر إلى مدى تغلغل دوائر الاستخبارات والأمن السورية واللبنانية في الحياة اليومية بلبنان، وتحديد الطريقة التي كانت ترصد بها تحركات السيد الحريري، فإن قيام طرف ثالث بالمراقبة الضرورية للسيد الحريري، واحتيازه الموارد واللوجستيات والقدرة اللازمة للشروع في جريمة بهذه الضخامة والتخطيط لها وارتكابها دون معرفة دوائر الأمن اللبنانية ونظيرتها السورية أمر ضئيل الاحتمال (انظر S/2005/662، الفقرتان ١٢٣-١٢٤).

٤٨ - وقد حصلت اللجنة على أدلة إضافية، عن الطريقة التي تسيطر بها هذه الأجهزة على المجتمع اللبناني من خلال عدد من الوكالات اللبنانية، مما أعطى مزيداً من التأييد لمضمون هذا التقييم. ورغم أن تحليل هذه المادة ما زال جارياً، فإن الأدلة المتجمعة تُعطي صورة شديدة الوضوح للكيفية التي تقوم بها مختلف هذه الأجهزة، بما فيها الاستخبارات العسكرية ومديرية الأمن العام وقوى الأمن الداخلي، بعمليات مراقبة واسعة النطاق داخل لبنان، لم تُشكل مراقبة السيد الحريري ورصد خطوطه الهاتفية سوى جزءاً صغيراً منها (انظر S/2005/662، الفقرات ١١٨ و ١٢٣ و ١٢٥ إلى ١٢٨).

#### (أ) التنصت على المكالمات الهاتفية (الاستخبارات العسكرية)

٤٩ - كما سبق إيضاحه (انظر S/2005/662، الفقرات ١٢٥ إلى ١٢٨)، قامت الإدارة التقنية لدوائر الاستخبارات العسكرية اللبنانية بتسجيل مكالمات السيد الحريري عبر خطوطه الهاتفية على مدى فترة مطولة. وكان فحوى المكالمات المسجلة يُقدم يومياً لمسؤولين لبنانيين وسوريين كبار، بمن فيهم ريمون عازر وجميل السيد ورستم غزالة، ضمن آخرين.

٥٠ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، قدمت اللجنة طلبا إلى دوائر الاستخبارات العسكرية اللبنانية للحصول على فهرس شامل للمحادثات الهاتفية المسجلة للسيد الحريري عن الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ إلى آذار/مارس ٢٠٠٥. وردا على طلبها، تلقت اللجنة جزءا غير مكتمل لفحوى تسجيلات المكالمات الهاتفية التي جرى التنصت عليها (تتألف من ١٤ صفحة تقريبا) للسيد الحريري وأفراد أسرته. وعلمت اللجنة كذلك أن عملية تسجيل المكالمات شملت العديد من الشخصيات العامة وكبار المسؤولين. وقد تم محو المحفوظات من هذه التسجيلات، إلا أنه يجري حاليا اتخاذ تدابير لاسترجاع البيانات التي تم محوها لإجراء المزيد من الاستعراض لفحواها.

٥١ - وسوف يوفر تحليل هذه التسجيلات، على أقل تقدير، صورة شاملة للطريقة التي كان جهاز الأمن والاستخبارات اللبناني يراقب بها كبار المسؤولين في لبنان، والتي كان بدوره يتقاسمها مع نظيره السوري، وبخاصة المدى الذي بلغته أجهزة الأمن اللبنانية والسورية في رصدها الدقيق للسيد الحريري.

(ب) المكالمات الهاتفية التي تم التنصت عليها (مديرية الأمن العام)

٥٢ - حصلت اللجنة على نسخة من المكالمات الهاتفية التي تم التنصت عليها، والتي جرى اقتباس جزء منها في التقرير السابق (انظر S/2005/662، الفقرة ٩٥)، بين السيد رستم غزالة وأحد المسؤولين اللبنانيين البارزين. وفي تشرين الأول/أكتوبر، حصلت اللجنة على قرص مدمج - ثابت المحتوى لتسجيلات المكالمات الهاتفية التي كان قسم الاستخبارات بإدارة الأمن العام قد تنصت عليها. وكشفت التحقيقات أن إدارة الأمن العام قامت بعملية تنصت شملت العديد من كبار المسؤولين والشخصيات البارزة. ويحتوى القرص المدمج الذي يجري تحليله على المكالمات التي تم التنصت عليها خلال الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

٥٣ - وتم، بمساعدة المحققين التابعين لقوى الأمن الداخلي استعراض وفحص زهاء ٢٦٠٠٠ صفحة من المكالمات: وجرى تلخيص المكالمات عن الفترة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ إلى آذار/مارس ٢٠٠٥. وحددت مجموعة صغيرة من المكالمات التي تم التنصت عليها باعتبارها مهمة، وجرت مضاهاتها بالمعلومات الأخرى التي جمعتها اللجنة. وتوفر بعض هذه المكالمات، كالمكالمة الواردة من والدته أحمد أبو عدس أدلة أساسية مفيدة؛ وتوفر المحادثات الأخرى لمحة نافذة هامة على نطاق تورط أفراد بارزين في عملية الاغتيال فضلا عن وعي السلطات اللبنانية بتحركات ومكالمات شخصيات لبنانية مرموقة.

## (ج) سجلات قوى الأمن الداخلي

٥٤ - أَلقت السلطات اللبنانية القبض على اللواء علي الحاج، المدير العام السابق لقوى الأمن الداخلي بناء على اقتراح اللجنة في ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٥، بتهمة التآمر لارتكاب جريمة قتل، فيما يتصل باغتيال السيد الحريري (انظر S/2005/662، الفقرة ١٧٤). وفي ٣٠ آب/أغسطس، قام محققون تابعون للجنة وضباط من قوى الأمن الداخلي بتفتيش محل الإقامة الخاص باللواء الحاج. وأثناء هذا التفتيش، اكتشف المحققون عدة وسائل إلكترونية، تشمل أشرطة بيانات يمكن نقلها، كانت مودعة في خزانة. وكشف الفحص الأول لهذه الملفات الإلكترونية والوثائق المصاحبة لها أنها تشمل تقارير استخباراتية سرية عن طائفة كبيرة متنوعة من المواضيع حصل عليها اللواء الحاج من قوى الأمن الداخلي واحتفظ بها بطريقة غير مشروعة.

٥٥ - وأكملت اللجنة، بمساعدة ضباط قوى الأمن الداخلي استعراضها لهذه الملفات. وأسفر فحص مبدئي لها عن عزل ١٠٠٠ ملف يحتوي على معلومات هامة للتحقيق واعتبرت جديرة باستعراضها بشكل متعمق. ولا يزال تحليل هذه الملفات جارياً. وتوفر هذه المواد معلومات أساسية مستفيضة عن الأوضاع السياسية والأمنية في لبنان خلال الفترة التي سبقت الاغتيال، فضلاً عن تحقيقات قوى الأمن الداخلي نفسها في الجريمة. وتكشف هذه الملفات على وجه الخصوص درجة تشابك أجهزة الأمن والاستخبارات اللبنانية بنظيرتها السورية وتأثرها بها.

## ٢ - بروتوكول دمشق

٥٦ - كما ذكر في التقرير السابق، أكد التحقيق الذي أجرته اللجنة أنه خلال الفترة التي سبقت الاغتيال، تزايدت حدة التوتر بين السيد الحريري وكبار المسؤولين السوريين، بمن فيهم الرئيس السوري بشار الأسد (انظر S/2005/662، الفقرة ٢٥). وأشار التقرير السابق إلى اجتماع عُقد في يوم ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠٤، بين السيد الحريري والرئيس الأسد، يبدو أنه أوصل هذا التراع إلى نقطة حاسمة. وقد علمت اللجنة، استناداً إلى تحقيقها في معلومات إضافية تلقتها بشأن هذا التوتر، بالوجود المزعوم لاتفاق شفوي غير رسمي بين مسؤولين سوريين رفيعي المستوى والسيد الحريري، حدد للأخير ما يُسمح له بفعله وما لا يُسمح له به فيما يتعلق بسوريا (يشار إلى هذا الاتفاق بعبارة "بروتوكول دمشق").

٥٧ - ويمكن استخلاص إشارة أخرى إلى وجود هذا الاتفاق من مكالمات هاتفية تم اعتراضها وتسجيلها بين السيد غزالة والسيد الحريري في ٣ آب/أغسطس ٢٠٠٤، في الساعة ١٠/٣٠:

”غزالة: دولة الرئيس، متابعة للاجتماع الذي جرى والاتفاق الذي توصلنا إليه بشأن الهدنة والحملات السياسية المتبادلة بينك وبين الرئيس، كنت أقرأ في صحيفة المستقبل هذا (...) ”المسؤولون يحمون الفساد“. وهذا الكلام بمثابة خرق للهدنة. لماذا هذا الموضوع، دولة الرئيس؟ ألم نتفق على وقف الموضوع؟

الحريري: (...) البيان موجود في جميع الصحف، وأنا في الواقع كنت أولاً ...

غزالة: أود أن أسألك دولة الرئيس سؤالاً، ألا زلت ملتزماً بالاتفاق؟

الحريري: طبعاً.

٥٨ - وسوف تجري اللجنة مزيداً من التحقيقات لاستجلاء الأساس الذي بُني عليه الاتفاق وآثاره فيما يتعلق بالدوافع على الجريمة وتنفيذها.

### ٣ - أحمد أبو عدس

٥٩ - كما جرى إيراده في التقرير السابق (انظر S/2005/662، الفقرات ١٨٠ إلى ١٨٢)، عُرقلت التحريات التي تجريها اللجنة عن مكان وجود أحمد أبو عدس بسبب عدم التمكن من الاتصال بشاهدين هامين هما زياد رمضان وخالد مدحت طه. وكشفت متابعة التحريات عن أن الشخصين كليهما، اللذين يعتبران من معاوني اللصيقين بالسيد أبو عدس، قد غادرا لبنان إلى الجمهورية العربية السورية قبل أن تتمكن اللجنة من إجراء مقابلة معهما. وبناء على ذلك قدمت اللجنة طلبات إلى السلطات السورية للحصول على معلومات تفصيلية عن مكان وجود السيد طه، وبخاصة سجلات سفره إلى الجمهورية العربية السورية وخروجه منها. ومؤخراً، عندما تلقت اللجنة معلومات صحفية بأن السيد رمضان قد سُجن في الجمهورية العربية السورية قامت أيضاً بتقديم طلبين للسلطات السورية في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، للحصول على معلومات عن السبب وراء القبض على السيد رمضان ومن أجل إجراء مقابلة معه.

٦٠ - ولم تلتق اللجنة بعد أي تفاصيل أخرى من السلطات السورية بشأن السيد طه، بخلاف تأكيد أنه دخل البلد.

٦١ - وفيما يتعلق بالسيد رمضان أبلغت اللجنة القضائية السورية لجنة التحقيق الدولية بأنها قامت باستجوابه في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ بشأن علاقته بالسيد أبو عدس. وحينذاك رتبت اللجنة، عن طريق السلطات السورية، لإجراء مقابلة مع السيد رمضان، وجرت المقابلة في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

٦٢ - وخلال المقابلة، ذكر السيد رمضان أنه قابل السيد أبو عدس في نهاية عام ٢٠٠٢ عندما كان كلاهما مُستخدّمين لدى نفس شركة الحواسيب. وقد أخبره أبو عدس عن شخص يسمى "محمد" كان السيد أبو عدس قد صادقه في المسجد، وهي معلومات كانت والدّة السيد أبو عدس قد نقلتها إلى السلطات اللبنانية ولجنة التحقيق الدولية على السواء. ولدى علمه من عائلة السيد أبو عدس أنه غادر منزله في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ مع رجل مجهول الهوية وأنه اختفى بعد ذلك، تساءل السيد رمضان على الفور، عما إذا كان ذلك الشخص هو "محمد". وقال السيد رمضان إنه لا يعرف أيًا من أصدقاء أو معاوين السيد أبو عدس الآخرين ولا يستطيع أن يُلقي ضوءًا على مكان وجود أو هوية "محمد". وأكد أن السيد أبو عدس لا يملك القدرة على قيادة سيارة وأنه لا توجد وصلة بالإنترنت في منزل السيد أبو عدس.

٦٣ - وذكر السيد رمضان أنه غادر لبنان متوجهاً إلى الجمهورية العربية السورية في آذار/مارس ٢٠٠٥ لأنه سوري، وذلك في ضوء المزاعم القائلة بتورط الجمهورية العربية السورية في اغتيال السيد الحريري، ولأنه أيضا على علم بأن الاستخبارات العسكرية اللبنانية جادة في البحث عنه. وبعد ذلك سلم السيد رمضان نفسه طوعاً إلى السلطات السورية في ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ لدى علمه بأنهم يبحثون عنه. وطبقاً لأقوال السيد رمضان، فقد تم اعتقاله واحتجازه دون توجيه أي اتهام إليه منذ ذلك التاريخ، وأن المخبرات السورية أجرت ست مقابلات معه لسماع أقواله. ولم تتلق لجنة التحقيق الدولية حتى الآن من السلطات السورية أي سجلات لتلك المقابلات التي أجريت مع المخبرات السورية، كما أن محققها استفسروا أيضاً في أثناء مقابلاتهم مع المسؤولين السوريين في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، وبشكل محدد عما إذا كانت الجمهورية العربية السورية قد أجرت أي تحقيق في اغتيال الحريري. وقد أُبلغوا حينئذ بأن الجمهورية العربية السورية لم تقم بشيء من ذلك. ولم تعلم لجنة التحقيق الدولية إلا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ وخلال المقابلة التي أجرتها مع السيد رمضان، أن السيد رمضان، والذي من الواضح أنه شخصية تثير الاهتمام في التحقيق الخاص بالحريري، كان محتجزاً في الجمهورية العربية السورية منذ تموز/يوليه ٢٠٠٥ وأن الاستخبارات السورية استجوبته ست مرات.

٦٤ - ومع أن المقابلة التي أجريت مع السيد رمضان وفرت بعض الأدلة الهامة التي تؤيد المعلومات التي كانت في حوزة اللجنة بالفعل بشأن السيد أبو عدس، فإن هذا الجانب من التحقيق لا سبيل إلى اختتامه دون معرفة مكان السيد طه واستجوابه، وقبل تحديد هوية "محمد" ومعرفة مكانه واستجوابه.

## ٤ - تحليل المكالمات الهاتفية

٦٥ - كما ذكر سابقا (انظر S/2005/662، الفقرة ١٩٢)، كان تحليل الاتصالات الهاتفية جانبا محوريا في هذا التحقيق. وما فتئت اللجنة منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ تركز على تنظيم ما تلقته من بيانات للمكالمات الهاتفية في قواعد بيانات يسهل معالجتها، كيما يتسنى الوصول إليها بشكل أيسر من أجل التحليلات المقبلة. وقد انطوت هذه العملية على تجميع ما يربو على ٤٠٠.٠٠٠ سجل من ١٩٥ ملفا مختلفا (بناء على طلبات للحصول على بيانات الاتصالات السلكية واللاسلكية) في قاعدة بيانات مركزية واحدة. وتتضمن قاعدة بيانات أخرى ما ينفو على ٩٧ مليون سجل اتصالات سلكية ولاسلكية لجميع المكالمات التي جرت في لبنان في الفترة ما بين ٧ و ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٥. وستتيح قاعدتا البيانات هاتان إجراء بحث موحد لأي رقم هاتفي ذي صلة، وللاتصالات التي جرت به، بطريقة كفوة تُسهّل مشاريع تحليل المكالمات الهاتفية في المستقبل.

٦٦ - وفي الوقت نفسه، قامت اللجنة بتحليل المكالمات الهاتفية لأفراد محددين، تحضيراً لاستجواب الشهود والمشتبه بهم وتأكيد المعلومات من مصادرها. ومما لا شك فيه أن هذه المشاريع ستصبح أكثر تعقيدا وتشابكا بعد أن أضحت قواعد بيانات الاتصالات الهاتفية مستكملة. وعلاوة على ذلك، تقوم اللجنة حاليا، بناء على طلب السلطات اللبنانية بمقارنة الأرقام الهاتفية التي جمعتها السلطات اللبنانية أثناء التحقيق في انفجارات أخرى وقعت في لبنان في الأشهر التي سبقت يوم ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥ والتي تلتها، بالأرقام الهاتفية في قواعد بيانات اللجنة، بغية تحديد ما إذا كانت هناك أي صلات بين تلك الانفجارات الأخرى والتفجير الذي أدى إلى مصرع الحريري تستحق إجراء المزيد من التحقيق فيها.

## ٥ - بطاقة الهاتف المدفوعة سلفا المستخدمة في الاتصال بقناة الجزيرة

٦٧ - رئي أن تحديد هوية مستخدم بطاقة الهاتف المدفوعة سلفا للاتصال بقناة الجزيرة في مساء يوم ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥ يمثل خيطا مهما في التحقيقات، وذلك في ضوء تلك المكالمات الهاتفية، والاتصالات الهاتفية الأخرى التي تمت باستخدام كارت الهاتف المدفوع سلفا (انظر S/2005/662، الفقرات ١٩٩ إلى ٢٠٣). وقد حددت هوية مستخدم هذه البطاقة منذ ذلك الحين وقامت اللجنة باستجوابه. ويبدو أن ما قدمه من إيضاحات لهذه الاتصالات الهاتفية منطقي ومعقول. على أنه سيكون من الضروري إجراء المزيد من التحقيقات للتأكد من صحة هذه المعلومات.

## ٦ - المعاملات المالية

٦٨ - كما جاء في التقرير السابق إلى مجلس الأمن (انظر S/2005/662، الفقرة ٢١٧)، ربما شكل الغش والفساد وتبييض الأموال أيضا دوافع للأفراد على الاشتراك في العملية التي انتهت باغتيال السيد الحريري. وأثناء التحقيق، تتبعت اللجنة خيوطا أدت إلى الانهيار المالي لمصرف المدينة في منتصف عام ٢٠٠٣. وشملت صلات بمسؤولين لبنانيين وسوريين، وكذلك بالسيد الحريري.

٦٩ - وليس من شأن اللجنة أن تحول اهتمامها إلى أي تحقيق مواز في قضايا الغش أو الفساد أو تبييض الأموال التي قد تكون حدثت. ومهما يكن من أمر، لا تزال اللجنة على وعي بأن هذه الأمور قد تُلقى الضوء على دوافع عدد من الأفراد الداخلين في نطاق التحقيق الذي تجريه، وبخاصة منذ أن تلقت معلومات بأن السيد الحريري كان قد أعلن أنه سيتخذ تدابير للتحقيق في فضيحة المصرف بشكل أدق إذا عاد إلى السلطة.

٧٠ - وقد تم جمع سجلات الحسابات الخاصة بما يزيد على ١٢٠ فردا، وهي تخضع حاليا للمزيد من التحليلات وإجراءات التحقيق.

## ٧ - مديرية الأمن العام

٧١ - تلقت اللجنة، منذ آخر تقرير لها إلى مجلس الأمن، معلومات بأن شخصا مشتبه به، هو المدير السابق للأمن العام، كان يدير من مكتبه صندوقا غير مشروع لتمويل عمليات سرية وأن أموال الصندوق ربما تكون قد استخدمت في تمويل اغتيال السيد الحريري. واستنادا إلى هذه المعلومات، استعاد المحققون ٢١ إضبارة من الوثائق والسجلات وغيرها من الأدلة من مديرية الأمن العام، واستجوبت عددا من الشهود. ولا يزال يجري تحليل هذه المواد ومقارنتها بخطوط تحر أخرى ما انفكت مفتوحة في التحقيقات.

## ٨ - الانفجارات الأخرى

٧٢ - ركز عمل اللجنة منذ بدء تكوينها على مساعدة السلطات اللبنانية في التحقيقات التي تجريها في الانفجار الذي وقع في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥. أما الانفجارات الأخرى التي حدثت في لبنان قبل ومنذ وقوع ذلك الانفجار، فإنها لم تشكل حتى الآن جزءا مباشرا من التحقيقات التي تجريها اللجنة. على أنه، بناء على طلب السلطات اللبنانية، قامت اللجنة بمقارنة أرقام الهواتف التي جمعتها السلطات اللبنانية أثناء التحقيق في تلك الانفجارات الأخرى بأرقام الهواتف الموجودة في قاعدة بيانات اللجنة من أجل الوقوف على ما إذا كانت هناك أي صلات مشتركة في الاتصالات الهاتفية يمكن تحديدها والتحقيق فيها. ويفترض في

التحقيقات الإضافية أن تُستكشف أي صلات أو أنماط أخرى مشتركة من هذا القبيل بين الانفجار الذي أودى بحياة الحريري وتلك الانفجارات الأخرى.

#### ٩ - خطوط تحقيق أخرى يتعين متابعتها

٧٣ - لم يتوفر للجنة وقت كاف في الفترة القصيرة التي أتاحت لها منذ نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ لإجراء تحقيق مجد في المسائل التالية التي أثبتت في التقرير السابق:

- طبيعة مخيم الزبداني والأنشطة التي تجري فيه، والذي تشير معلومات الشهود إلى أن شاحنة من طراز ميتسوبيشي كانت شوهدت فيه قبيل الانفجار (انظر S/2005/662، الفقرتان ١١٠ و ١١١)؛
- ما إذا كان أي شخص آخر عدا السيد الحريري قد تأثر بالرسوم الرئاسي المزعوم الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ بتخفيض عدد موظفي الأمن بالنسبة لشخص مثل السيد الحريري (انظر S/2005/662، الفقرة ١١٩)؛
- تحديد الهوية والمواقع والاتصالات الأخرى المتعلقة بالمخابرات الهاتفية التي أجريت بالبطاقات الهاتفية المدفوعة سلفاً، بما في ذلك ثمانية أرقام هاتفية مهمة وعشرة هواتف محمولة، يعتقد أنها استخدمت في تنظيم مراقبة السيد الحريري وتنفيذ الاغتيال (انظر S/2005/662، الفقرات ١٢١ و ١٤٨ إلى ١٥٢)؛
- الوثائق الخاصة بالأوامر الصادرة لأفراد قوى الأمن الداخلي بإبقاء السيد الحريري تحت المراقبة من نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ إلى بداية شباط/فبراير ٢٠٠٥ (انظر S/2005/662، الفقرة ١٢٥)؛
- سبب تأخير موكب سيارات الحريري عند مفترق طرق على شكل حرف "تي" قبل فترة قصيرة من الانفجار (انظر S/2005/662، الفقرة ١٤٢)؛
- سبب التشويش الظاهر في الاتصالات اللاسلكية في منطقة مسرح الجريمة في يوم ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥ (انظر S/2005/662، الفقرة ١٥٧)؛
- تحديد وقت أو مصدر الاتصال الرابع الذي أبلغ عنه تلفزيون الجزيرة في يوم ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥ (انظر S/2005/662، الفقرة ١٩٤).

#### ثالثاً - التعاون السوري مع اللجنة

٧٤ - أفادت اللجنة في تقريرها السابق المقدم إلى المجلس عن صعوبات كانت تواجهها فيما يتعلق بالتعاون الذي تبديه السلطات السورية. فقد حصل تأخير جسيم في التحقيق

أسفر عن وجود تعاون في الشكل أكثر منه في المضمون. وتناول المجلس هذه المسألة في قراره ١٦٣٦ (٢٠٠٥) لا سيما في الجزء الثالث منه. وأيد المجلس استنتاج اللجنة بأنه يتعين على السلطات السورية أن توضح قدرًا كبيرًا من المسائل التي لم يتم حلها. وقرر المجلس في هذا السياق ما يلي:

(أ) يجب على سورية أن تعتقل المسؤولين أو الأشخاص السوريين الذين تعتبر اللجنة أنه يشتبه بصلوهم في التخطيط لهذا العمل الإرهابي أو تمويله أو تنظيمه أو ارتكابه، وأن تجعلهم متاحين للجنة بالكامل؛

(ب) يكون للجنة، في علاقتها بسورية، نفس الحقوق والسلطات المذكورة في الفقرة ٣ من القرار ١٥٩٥ (٢٠٠٥)، ويجب على سورية أن تتعاون مع اللجنة بالكامل ودون شرط استنادا إلى ذلك؛

(ج) يكون للجنة سلطة تقرير مكان وأساليب إجراء المقابلات مع المسؤولين والأشخاص السوريين الذين ترتأي اللجنة أن لهم صلة بالتحقيق.

٧٥ - وقد سعت اللجنة، وهي تدرك تماما ضرورة المضي في تحقيقاتها في الوقت المطلوب، إلى تنفيذ قرار المجلس في أبكر فرصة.

٧٦ - وقام رئيس اللجنة، عند عودته إلى بيروت لمواصلة العمل اللازم للمضي قدما بالتحقيق. بموجب الولاية التي جرى تمديدتها حتى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، باستئناف اتصالاته على الفور مع السلطات السورية للحصول على تعاونها الكامل وغير المشروط.

٧٧ - وفي ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، وفي رسالة موجهة إلى وزير خارجية الجمهورية العربية السورية، استدعى رئيس اللجنة ستة مسؤولين سوريين لإجراء مقابلات معهم في مقر اللجنة ببيروت خلال الفترة من ١٥ إلى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. وطلب رئيس اللجنة الحصول على معلومات عن مكان وجود مواطن سوري آخر هو السيد زياد رمضان (انظر الفقرات ٥٩ - ٦٤ أعلاه) كانت اللجنة ترغب في استدعائه كشاهد. وأشارت اللجنة أيضا إلى رغبتها في مقابلة وزير الخارجية بمكتب الأمم المتحدة في جنيف في يوم ٢٣ أو يوم ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. وطلبت الاطلاع على محفوظات المخبرات العسكرية السورية فيما يتعلق بالوثائق المتصلة بلبنان التي تغطي الفترة المشمولة بشهري شباط/فبراير وآذار/مارس ٢٠٠٥. وطلبت اللجنة كذلك إلى السلطات السورية أن تحيل إليها أي دليل أو معلومات عمّن خطط و/أو نفذ اغتيال السيد الحريري.

٧٨ - وردّ وزير خارجية الجمهورية العربية السورية على رسالة رئيس اللجنة في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، حيث أشار إلى أن السلطات السورية راغبة في أن تقوم من جهتها بتحقيق قضائي في اغتيال السيد الحريري. وأن رئيس الجمهورية العربية السورية وقع في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ المرسوم التشريعي رقم ٩٦ الذي أنشأ لجنة قضائية يرأسها النائب العام للجمهورية. وستبدأ اللجنة السورية تحقيقاتها مع المواطنين السوريين، مدنيين أو عسكريين، في كل ما يتصل بمهمة اللجنة وستتعاون مع اللجنة والقضاء اللبناني في كل المسائل المتصلة بإجراءات التحقيق. وأشار وزير الخارجية إلى أن اللجنة السورية ستكون على اتصال مباشر مع لجنة التحقيق الدولية للتعاون من أجل كشف الحقيقة في اغتيال السيد الحريري، وأن وضع إطار للعمل مع اللجنة يساعد في تحقيق التعاون المطلوب.

٧٩ - وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، دعت رئيسة لجنة التحقيق السورية الخاصة القاضية عادة مراد لجنة التحقيق الدولية إلى القدوم إلى سورية لاستكشاف أفضل سبل وأساليب التعاون بين لجنة التحقيق الدولية واللجنة السورية. واقترحت كذلك توقيع مذكرة تفاهم في هذا الصدد.

٨٠ - وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ أيضاً، رد رئيس اللجنة على رسالتي وزير الخارجية ورئيسة لجنة التحقيق السورية الخاصة. وأشار إلى أن اللجنة أحاطت علماً بإنشاء اللجنة القضائية السورية وأنها تتطلع إلى الحصول على أي معلومات و/أو مشورة يمكن أن تتوصل إليها اللجنة السورية في عملها قد ترغب الحكومة السورية في مشاركتها مع لجنة التحقيق الدولية، وكذلك الحصول على المحفوظات والوثائق الأخرى التي طلبها في رسالته المؤرخة ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

٨١ - بيد أن اللجنة لاحظت أن إنشاء اللجنة القضائية السورية لا يمكن أن ينقض أو يقوم مقام الطلب الذي قدمته اللجنة في رسالتها المؤرخة ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. وتوقع رئيس اللجنة أن تتعاون السلطات السورية بالكامل ودون شروط. وتماشياً مع الفقرة ١١ (ج) من الجزء الثالث من قرار المجلس ١٦٣٦، حددت اللجنة زمان ومكان المقابلات التي ستجرى مع عدد من المسؤولين السوريين. وبالنظر إلى الطابع العاجل للمسألة، كان من الأهمية بمكان أن تتلقى اللجنة رداً قبل ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ حتى يمكن تيسير اتخاذ الترتيبات اللوجستية المتصلة بإجراء المقابلات في بيروت وعقد الاجتماع في جنيف.

٨٢ - وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ تلقى رئيس اللجنة رسالة من وزير العدل في الجمهورية العربية السورية القاضي محمد العُفري يقترح فيها توقيع بروتوكول تفاوضي بشأن التعاون. وأشار الوزير إلى أن الجانب السوري يعتبر أن لجنة التحقيق الخاصة المنشأة بموجب

المرسوم التشريعي رقم ٩٦ هي الهيئة السورية المنوط بها حصراً التعاون والتنسيق مع لجنة التحقيق الدولية. وأن اللجنة الخاصة قامت باستجواب المشتبه بهم ومنعتهم من مغادرة البلد ليكونوا موجودين لدى استدعائهم من قبل اللجنة. وذكر الوزير أن الفقرة ١١ (ج) من قرار مجلس الأمن ١٦٣٦ لا تعني بالضرورة أن يكون المكان خارج سورية، بل أنه يمكن بالأحرى أن يكون في سورية أو في أي مكان آخر تختاره اللجنة (كمقر قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك مثلاً). وأشار إلى أنه يمكن استجواب المشتبه بهم والشهود السوريين في مكان ثالث تجنباً لإثارة أي مشاعر سلبية بين الشعبين السوري واللبناني. وعليه، وتحقيقاً للتعاون، اعتبر الجانب السوري أنه من الضروري توقيع بروتوكول تعاون بين الحكومة السورية ولجنة التحقيق الدولية يحدد آلية تنفيذ القرار ١٦٣٦، ويكون المرجعية التي تنظم التعاون بين حكومة الجمهورية العربية السورية واللجنة.

٨٣ - وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ وجه رئيس اللجنة بالوكالة رسالة إلى وزير خارجية الجمهورية العربية السورية يذكره فيها بأن اللجنة حددت يوم ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ موعداً نهائياً لتلقي رد على طليبي اللجنة المؤرخين ٤ و ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. وفي اليوم نفسه أفاد الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة بأنه لا يستطيع إحالة هذه الرسالة إلى وزير الخارجية، لأن الطرف الصحيح الذي يتعامل مع جميع المسائل المتصلة بالتحقيق هو اللجنة القضائية السورية.

٨٤ - وفي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، وبناء على الطلب الرسمي المقدم من المستشار القانوني لوزارة الخارجية في الجمهورية العربية السورية، وافق رئيس اللجنة على لقاء ممثلين عن الوزارة في برشلونة. وركزت القضايا التي نوقشت على المقابلات المطلوب إجراؤها مع المسؤولين السوريين، ومكان هذه المقابلات وبروتوكول التعاون المقترح. وواعد الجانب السوري بتقديم جواب رسمي في الأيام اللاحقة.

٨٥ - وفي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ قدم الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية إلى رئيس مجلس الأمن مذكرة شفوية تتعلق بتنفيذ قرار المجلس ١٦٣٦ (٢٠٠٥). وعممت المذكرة الشفوية على أعضاء المجلس في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

٨٦ - وفي ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، اتصل المستشار القانوني لوزارة الخارجية في الجمهورية العربية السورية برئيس اللجنة طالباً مزيد من الوقت للنظر في المسائل التي نوقشت في اجتماع برشلونة. وأشار رئيس اللجنة إلى أنه يكون ممثناً لو حصل على رد نهائي في الأيام اللاحقة. وفي اتصال هاتفي بالمستشار القانوني أجري بعدها في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، كرر رئيس اللجنة التأكيد على ضرورة الحصول على رد سريع بتاريخ

أقصاه ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ تلقى رئيس اللجنة رداً إيجابياً.

٨٧ - وفي يومي ٥ و ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، جرت مقابلة مسؤولين سورين كبار بمقر الأمم المتحدة في فيينا.

## رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

٨٨ - لا تزال استنتاجات اللجنة الواردة في تقريرها السابق (انظر S/2005/662، الجزء السادس) سارية. وخلال الفترة الفاصلة منذ تقديم ذلك التقرير، استمر التحقيق في تطوير خطوط متعددة للتحري، إن أفضت إلى شيء، فإنما إلى تعزيز الاستنتاجات التي أوردتها التقرير السابق.

٨٩ - ومن الأهمية بمكان الحفاظ على الوتيرة المطردة لخطوط التحقيق الموضوعية. فعملية تلاقي الأدلة ومقابلة الإفادات واستعراضها بشكل متأن تستغرق وقتاً. ولا يمكن، بل لا ينبغي، استغلال أحداث دخيلة لإلهاء اللجنة عن الاضطلاع بالولاية التي أناطها بها مجلس الأمن من أجل المساعدة في تحديد هوية مرتكبي العمل الإرهابي الذي اقترف في بيروت في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥، ومموليه ومنظميه والمتواطئين معهم.

٩٠ - والخطوات اللاحقة التي يتعين على اللجنة القيام بها في التحقيق وفي مساعدة السلطات اللبنانية خطوات واضحة وهي: مواصلة متابعة خطوط التحقيق الحالية المتعلقة بجميع جوانب القضية؛ وتقييم ومتابعة عناصر جديدة يُلفت نظر اللجنة إليها؛ والكف عن متابعة أي خطوط في التحقيق لم تعد على صلة مباشرة بالقضية؛ والحصول في جميع الأوقات على التعاون الكامل وغير المشروط من قبل السلطات السورية؛ وإبلاغ مجلس الأمن في فواصل زمنية منتظمة عن التقدم المحرز. ولا شك أن التأخير في إحراز تقدم في أي من هذه العناصر سيؤثر حتماً على سائر العناصر الأخرى. وفي هذا الصدد، قد يكون من المفيد إذا ما تمكن عدد من الدول الأعضاء التي التمس منها مساعدة محددة أن تتجاوب مع طلبات اللجنة.

٩١ - ولا تزال اللجنة على رأيها الذي أعربت عنه في تقريرها السابق بأنه كان هناك عدد من الدوافع الشخصية والسياسية وراء اغتيال السيد الحريري. وقد دعمت صحة هذا الرأي في نواح عدة، أدلة وإفادات يجري الحصول عليها منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥.

٩٢ - وواصلت اللجنة والسلطات القضائية والأمنية اللبنانية تعزيز تعاونها في الأسابيع الأخيرة سعياً وراء هدفها المشترك وهو: كشف الحقيقة. وتمتلك السلطات اللبنانية الإرادة،

وتتمتع بقدرة متزايدة على مواصلة التحقيق في لبنان. إلا أنه بالنظر إلى الآثار الأوسع نطاقاً المترتبة على خطوط التحقيق المتعددة، لا بد أن يواصل المجتمع الدولي تقديم الدعم للتحقيق داخل لبنان وخارج حدوده، على النحو الذي يمكن به التحقيق بشكل واف في جميع جوانب القضية ووضع خاتمة لها.

٩٣ - ولا يزال قرار المجلس ١٦٣٦ (٢٠٠٥)، ولا سيما الجزء الثالث منه، يشكل بالنسبة للجنة ولاية واضحة لا لبس فيها لسير التحقيق. وفي هذا الصدد، فإن للجنة، في سعيها وراء الشهود والإفادات خارج دولة لبنان، صلاحية طلب المعلومات والحصول عليها واستدعاء شهود ومشتبه بهم معروفين (وطلب اعتقالهم أو القبض عليهم عند الاقتضاء)، وطلب المواد الاستدلالية، دون أي شرط أو ضغط أو تدخل في هذه العملية. بيد أن اللجنة لا يمكنها أن توقف عقارب الساعة: فالمهم أيضاً إبداء التعاون مع اللجنة في الوقت المناسب وعلى نحو لا لبس فيه.

٩٤ - واللجنة مدركة لطلب الحكومة اللبنانية المؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، المقدم عملاً بالفقرة ٨ من منطوق قرار المجلس ١٦٣٦ (٢٠٠٥)، لتمديد عمل اللجنة فترة إضافية. وبالنظر إلى أن خطوط التحقيق الموضوعية التي تتابعها اللجنة أبعد ما تكون عن الاكتمال، وإلى الوتيرة البطيئة التي بدأت السلطات السورية بها الوفاء بتعهداتها للمجلس، توصي اللجنة بهذا التمديد لفترة لا تقل عن ستة أشهر. ومن شأن هذا القرار أن يجنب العمل الموضوعي للجنة الانقطاع المألوف الذي ينجم عن عمليات تجديد الولاية لآجال قصيرة.

٩٥ - وتعتمد اللجنة على التعاون الكامل وغير المشروط من جانب السلطات السورية في الفترة المقبلة من تحقيقاتها، حتى يمكن التيقن من جميع جوانب القضية قيد التحقيق.